توجيه الأحاديث الشريفة عند ابن الحاجب في (الأمالي) : الصناعة النحوية والمعنى

إعداد

الدكتور / مفلح بن زابن بن هادي القحطاني

أستاذ مساعد في النحو والصرف وعلم اللغة،
قسم اللغة العربية وآدابها،
كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد

ملخص هذه الدراسة

يرصد هذا البحث منهج العالِم النحوي أبي عمرو عثمان بن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦هـ) في تحليل الأحاديث النبوية الشريفة نحويًّا، وذلك من خلال كتابه الشهير (الأمالي)، ويهدف البحث – ضمن ما يهدف إليه - إلى إبراز موقف ابن الحاجب من الحديث الشريف، وبيان أبرز ملامح منهجه في معالجة الظواهر النحوية التي تشتمل عليها الأحاديث الشريفة الواردة في (الأمالي) . ويتناول البحث ركنين أساسين يمثلان المنطلق في التحليل النحوي، وهما : الصناعة النحوية، والمعنى؛ حيث يعالج قوانين النحو وقواعده – كما وضعها النحويون – وآليات ابن الحاجب في معالجة جوانب النظام النحوي كالتفكيك وإعادة الترتيب والتقدير والتنظير، وانعكاسها في تحليل ابن الحاجب لهذه الأحاديث، ويتناول جانب المعنى ما يتعلق بتفسير معاني التراكيب الواردة في الأحاديث الشريفة التي وردت في كتاب (الأمالي)، وتأويل هذه المعاني، ومعالجة تعدد المعنى وعلاقته بالسياق، وكذلك علاقة المعنى بالإعراب في هذه الأحاديث .

الكلمات المفاتيح: الصناعة النحوية، النظام النحوي، المعنى، التوجيه النحوي، التحليل النحوي، الحديث الشريف، ابن الحاجب، النحو، أمالي ابن الحاجب .

Abstract:

This study accounts for Abu Amr Osman bin Al-Hajib's approach (died in 646 AH) in the syntactic analysis of the Hadith (Prophet Muhammad's Peace be upon him tradition), as he provided in his famous book (Al-Amali). This paper aims - among other things-- to highlight the position of Ibn Al-Hajib from Hadith, and the major features of his approach in the treatment of grammatical phenomena that were included in the hadiths cited in Al Amali. The paper deals with two main approaches that represent the basis for grammar analysis, namely: syntax and semantics. The first approach deals with the rules of manufactured syntax, as outlined by linguists. It also deals with Ibn Al-Hajib's techniques in handling aspects of syntactic system, deconstruction, re-arrangement, appreciation and theorization, and their impact on his analysis of the aforementioned Hadiths. As for semantics, the paper deals with this issue as it pertains to interpreting the semantics of the structures contained in the hadiths cited in Al Amali, the interpretation of content , and to address the multiplicity of meaning and its relationship to context, as well as the semantic relationship to syntax in those Hadiths.

Syntax,syntactic approach, semantics, grammar analysis, the Hadith, Ibn Al-Hajib, Al Amali.

تقديم

يُعد "الحديث الشريف" إحدى المواد اللغوية الهامة، ومصدرًا من مصادر السماع الرئيسة، ومع ما يعرفه دارسو اللغة العربية والنحو العربي عن موقف معظم النحويين من الاستشهاد بالحديث الشريف؛ حيث لم يعتمد عليه معظمهم في بناء القواعد النحوية بصورة واضحة توازي كثرة الأحاديث الشريفة، وتعدد الظواهر اللغوية والنحوية فيها، وتنوع أساليبها اللغوية وثراءها، فإن "الحديث الشريف" قد حظي ببعض الاهتمام عند عددٍ من النحويين؛ حيث ورد في بعض مواطن الاستشهاد، كما جاء عند بعض النحويين على هيئة نصوص لغوية ونماذج يتم تحليلها، والوقوف عند ما يبدو منها أنه مُشكِلٌ، وهناك من أفرد كتابًا لدراسة بعض الظواهر النحوية في الحديث الشريف، ولعل كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"[(١)] لابن مالك من أشهر المؤلفات في هذا المجال، وفي العصر الحديث أُلفت الكتب، وعُقدت الدراسات حول الحديث الشريف والظواهر اللغوية فيه، إلا أنه - بالنظر إلى كثرة مادته وثرائه اللغوي وأهميته - ما زال في حاجة ملحّة إلى دراسات لغوية ونحوية رصينة وجادة تقوم حوله .

و"كتاب أمالي ابن الحاجب" - كما يعرف الدارسون - كتابٌ نحويٌّ ولغويٌّ في غاية الأهمية، وهو من الكتب التي وردت في ثناياها أحاديثُ شريفةٌ، وقد عُني ابن الحاجب بتحليل هذه الأحاديث تحليلًا تركيبيًّا عميقًا، يبحث في قوانين الصناعة النحوية، ويهتم بالدلالة التركيبية، ويعالج تعدد الوجوه الإعرابية، وما يتبع ذلك من اختلاف في المعنى.

وقد تتبعتُ ما أمكنني أن أتتبعه من الدراسات[(٢)] التي تناولت "أمالي ابن الحاجب"،

(١) انظر هذا الكتاب : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي (ابن مالك)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م .

(٢) من أهمها : ابن الحاجب وأثره في الدراسات الصرفية، عبد القادر أبو سليم، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٦٦م، وابن الحاجب وأثره في الدراسات النحوية، أبو السعود حسانين الشاذلي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، وابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية – آراؤه في الآيات القرآنية والمفصل، محمد هاشم عبد الدايم، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة

==

ىc+0'4 !F)حc,' !M$ca,'ٰt>,$R<'q V TO$K'ن8' -cM !_F56,'ث:$U<' k"O)v

واطلعت على عددٍ جيدٍ منها، فلم أجد فيها عناية بهذه الأحاديث، ولا اهتمامًا بطريقة ابن حاجب ومنهجه ومنطلقاته في تحليل هذه الأحاديث، على الرغم من أهمية هذا الموضوع، ومنعُمق ابن الحاجب في هذا التحليل،على النحو الذي مكّنه من أن يسهم في كشف معاني هذه الأحاديث، وتحليلها، وتفكيك مكوناتها النحوية، وتفسيرها، ومعالجة الظواهر النحوية فيها، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي يُعنى برصد منهج ابن الحاجب في التحليل النحوي للأحاديث الشريفة التي وردت في كتابه (الأمالي)، والذي آمل أن يكون فيه إضافة علمية جيدة، وأن يكون لبنة من لبنات البحث في الظواهر النحوية والصرفية التي تشتمل عليها الأحاديث الشريفة، وهي ظواهر جديرة بالدراسة.

وقد اخترت دراسة الحديث في "كتاب الأمالي لابن الحاجب" منطلِقًا من مناسبته لذلك؛ إذ إن الأحاديث الشريفة التي ترد في كتب النحو إنما ترد في الغالب في معرض الاستشهاد لاستعمال معين، أو ترد نماذج رديفة لتقوية القول بحكم ما أو قاعدة معينة، ومن هنا لا يتوقف النحويون في معالجتها كثيرًا، بخلاف المنهج الذي سار عليه ابن الحاجب في أماليه؛ إذ جعل هذه الأحاديث أساسًا للتحليل، واهتم بالمعنى اهتمامًا واضحًا، ويسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف، أهمها:

١- بيان موقف ابن الحاجب من الحديث الشريف استشهادًا وتمثيلًا.

٢- رصد أبرز ملامح منهج ابن الحاجب في توجيه الأحاديث النبوية الشريفة في (الأمالي).

٣- بيان عناية ابن الحاجب بالمعنى، واعتداده به في توجيه الأحاديث، ورصد مظاهر هذا الاهتمام.

٤- رصد آليات توجيه الصناعة النحوية وتوجيه المعنى عند ابن الحاجب.

ومنهج هذا البحث قائمٌ على الوصف والتحليل، من خلال تتبع هذه المسائل، وإيراد نصوص ابن الحاجب حولها، ومناقشة الأفكار التي أثارها، ودراستها، مع النظر فيما ورد حول هذه الأحاديث والمسائل في المظان النحوية والعلمية الأخرى بإيجازٍ وتركيز؛ بالنظر إلى أن المعوّل عليه في هذا البحث هو منهج ابن الحاجب نفسه.

وانطلاقًا مما يقتضيه البحث ومنهجه، يشتمل هذا البحث - إضافة إلى هذه المقدمة الموجزة - على:

١- التمهيد، ويشمل ثلاثة محاور موجزة، هي:

أ- التعريف بابن الحاجب.

== القاهرة، ١٣٨٨هـ، والتحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، الزايديبودرامة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر، ١٤٢٦/ ١٤٢٧هـ، وأصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، د.سليمان عودة سليمان أبو صعيليك، دار المأمون، عمّان - الأردن.

ب- التعريف بكتاب "الأمالي" لابن الحاجب.

ج- ابن الحاجب والحديث الشريف.

٢- متن البحث الرئيس، وكنت بنيته على مبحثين، أولهما يعنى بجانب النظام النحوي أو الصناعة النحوية، والآخر يُعنى بجانب المعنى، ولمّا وردت ملاحظات محكمَي هذا العمل وجدتهما يميلان إلى عدم فصل جانب البناء النحوي عن المعنى ولو كان ذلك على سبيل التنظيم وتوزيع البحث ضمن وحدات يرتبط بعضها ببعض، وهو رأيٌ وجيهٌ فيما أحسب؛ فعدلت إلى جعل المباحث وفق أقسام أمالي ابن الحاجب؛ ليشتمل البحث على ثلاثة محاور أو مباحث، هي:

أ- التوجيه النحوي لأحاديث الأمالي على مواضع "المفصل".

ب- التوجيه النحوي لأحاديث الأمالي على المقدمة (الكافية).

ج- التوجيه النحوي لأحاديث الأمالي المطلقة.

٣- الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

٤- فهرس المصادر والمراجع.

ويحرص البحث على إيراد نصوص ابن الحاجب في معالجة الأحاديث الشريفة موطن الدراسة، بالنظر إلى أن إيراد هذه النصوص سيجسّد منهج ابن الحاجب في هذه المعالجات النحوية بصورة واضحة، وعنايته بتوضيح المعنى وتأويله، وتوجيه التراكيب التي تشتمل عليها هذه الأحاديث نحويًّا.

التمهيد:

أ- التعريف بابن الحاجب[(١)]:

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدَّوِيني (أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب)، كان والده حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي؛ ولذلك جاء هذا اللقب، وهو كردي الأصل، وقد وُلد بإسنا في صعيد مصر سنة ٥٧٠هـ، وانتقل مع أبيه إلى القاهرة، وفيها حفظ القرآن، ودرس على أيدي مجموعة من العلماء كالشاطبي والغزنوي وأبي منصور الأبياري، وبرع في الأصول والعربية، وكان- كما تذكر كثيرٌ من المصادر- من أذكياء العالم، ثم قدم إلى دمشق، ودرّس بجامعها، وقصده كثيرون للأخذ عنه، وصنف مصنفات متعددة في الفقه والأصول والنحو والصرف والعروض، ومن دمشق انتقل إلى القاهرة، وكان معه عز الدين بن عبد السلام، وتصدّر ابن الحاجب بالفاضلية، ولازمه الطلاب، ثم انتقل إلى الإسكندرية، ومات - رحمه الله - بها سنة ٦٤٦هـ.

ولابن الحاجب مصنفات عديدة في فروع

(١) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ١٣٤-١٣٥، والأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ٤/ ٢١١.

ىc+0'4 !F)حc,' !M$ca,'Yt>,$R<'q V TO$K'ن8' -cM !_F56,'ث:F:$U<' k"O)v

علمية مختلفة،"ومصنفاته في غاية الحسن، وقد خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الجواب عنها، وكان فقيهًا مناظرًا مفتيًا مبرزًا في عدة علوم، متبحرًا ثقةً دينًا، ورعًا متواضعًا، مطرحًا للتكليف"[١].

وقد ألف ابن الحاجب - كما تقدم - في علوم عدة؛ حيث ألف في النحو والصرف الكافية، والشافية، وشرح الكافية، وشرح الشافية، والوافية في نظم الكافية، وشرح الوافية، والإيضاح في شرح المفصل، والأمالي، والقصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة، ورسالة في العشر، وشرح كتاب سيبويه، والمكتفي للمبتدي، وشرح المقدمة الجزولية، وإعراب بعض آيات من القرآن العظيم، وفي الفقه والأصول له: منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، وعيون الأدلة، ومختصر المنتهى في الأصول، وجامع الأمهات أو مختصر الفروع، وفي العروض ألف ابن الحاجب منظومة شعرية سماها (المقصد الجليل إلى علم الخليل)، وله مصنفات أخرى في القراءات والتاريخ والأدب[٢].

ب- التعريف بكتاب (الأمالي) لابن الحاجب:

يأتي هذا الكتاب في سياق كتب (الأمالي) التي ذاعت في التراث العربي، والأمالي جمع إملاء، وهو أن يجلس العالم وحوله طلابه يدوّنون ما يناقش من مسائل علمية، وعلماء الشافعية يسمونه التعليق[٣].

وأمالي ابن الحاجب منالأمالي الشهيرة في التراث العربي، ويعد هذا الكتاب أحد مؤلفات ابن الحاجب الهامة، وقد عُني فيه عناية واضحة بالنحو على وجه خاص؛ إذ شكلت المسائل النحوية جُل الكتاب، و"ينقسم كتاب الأمالي إلى ستة أقسام، القسم الأول: الأمالي على آيات من القرآن، الثاني: الأمالي على مواضع من كتاب المفصل للزمخشري، الثالث: الأمالي على بعض مسائل الخلاف بين النحويين، الرابع: الأمالي على الكافية (المقدمة) لابن الحاجب، الخامس: الأمالي على أبيات من الشعر، السادس: الأمالي المطلقة، وهي على موضوعات متفرقة"[٤].

وقد عرض الدكتور فخر صالح قدارة في تحقيقه الكتاب اختلاف عنوان الكتاب بين النسخ؛ حيث حمل بعضها عنوان "الأمالي لابن الحاجب"،

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ١٣٥.

(٢) انظر : الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ٤/ ٢١١، وكتاب أمالي ابن الحاجب (مقدمة المحقق د. فخر صالح

==

==

سليمان قدّارة ١/ ٢٩-٣٤).

(٣) انظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ١٦١-١٦٢.

(٤) كتاب أمالي ابن الحاجب (مقدمة المحقق د.فخر صالح سليمان قدارة ١/ ٤٣).

وفي نسخة أخرى "كتاب الأمالي الكبرى لابن الحاجب"، والنسخة الثالثة "أمالي ابن الحاجب"، وفي نسخة "كتاب الأمالي لأبي عمرو بن الحاجب"، وكذلك "كتاب الأمالي لابن الحاجب في النحو" في نسخة، و"أمالي ابن الحاجب" و"كتاب الأمالي لابن الحاجب" في نسختين أخريين[١].

ولكتاب (الأمالي) لابن الحاجب قيمة علمية عظيمة،وشهرة واسعة لا تخفى، يقول ابن الجزري عن مؤلف الكتاب: "... ومؤلَّفاته تُنبئ عن فضله، كمختصري الأصول والفقه، ومقدمتي النحو والتصريف، ولاسيما (أماليه) التي يظهر فيها ما آتاه الله من عظم الذهن، وحسن التصور"[٢].

ج- ابن الحاجب والحديث الشريف:

تعددت مواقف النحويين من الاستشهاد بالحديث الشريف، بين مجيز ومانع ومتوسط في الأمر[٣]، وابن الحاجب من الذين استشهدوا بالحديث الشريف، بل من أوائلهم، يقول محقق الإيضاح في شرح المفصل: "وأما مسألة أسبقية ابن خروف وابن مالك في الاستشهاد بالحديث فباطلة؛ لما قدّمناه من تقدم سيبويه والفراء والفارسي، ومن جهة أخرى أن ابن الحاجب كان معاصرًا لابن خروف، وسابقًا لابن مالك، وقد استشهد بالحديث في النحو والصرف، ولا حجة لمن يقول بأسبقيتهما حتى في العصر الذي يعيشان فيه، غاية ما في الأمر أن ابن مالك قد أكثر من الاستشهاد بالحديث، وكثرة الاستشهاد لا تعني الأسبقية بأي حال من الأحوال... وقد استشهد ابن الحاجب بحديث الرسول ﷺ وكلام الصحابة الأوائل"[٤].

وموقف ابن الحاجب من الحديث الشريف في (الأمالي) هو موقف النحوي المعتدّ بهذه المادة اللغوية ذات الأهمية؛ إذ لم يرد في أيٍّ من معالجاته للأحاديث الواردة في (الأمالي) ما يشير من قريب أو بعيد إلى التقليل من شأن هذه الأحاديث لغويًّا، أو الاتهام باللحن أو الخطأ ونحو ذلك، ولم يتّهم النص إطلاقًا؛ ولذا سار يعالج هذه المادة من حيث اللفظ والمعنى، وغدا يفسر ويؤول ويفكك ويوجه هذه التراكيب، ويورد النظائر، متلقيًا هذه النصوص المسموعة (الأحاديث) بالقبول، ومانحًا

---

(١) انظر : كتاب أمالي ابن الحاجب (مقدمة المحقق د.فخر صالح سليمان قدارة ١/ ٣٩).

(٢) غاية النهاية ١/ ٥٠٩ .

(٣) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص٥٢-٥٩، وأصول النحو العربي، د.محمد خير الحلواني، ص٤٩-٥٥، وأصول النحو العربي، د.محمود نحلة، ص٤٥-٥٦، والفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. علي مزهر الياسري، ==

== ص١٨٦-١٩٠.

(٤) هو الدكتور: موسى بناي العليلي، انظر: (مقدمة الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ص٨٦-٨٧).

ىc+0'4 !F)حc,' !M$ca,'Yt>,$R<'q V TO$K'ن8' -cM !_F56,'ثF:$U<' k"O)v

إياها من حيث الصحة اللغوية ثقته التامة، فلم يكن منه إلا تلقي النص بالثقة والاهتمام والاحترام، ومن ثم تحليل النص وتأويله وتوجيهه نحويًّا وفق نظام الاستعمال اللغوي والمعنى الذي أراد إيصاله منشئ النص.

وسيظهر في الصفحات القادمة من البحث أن ابن الحاجب– رحمه الله – كان يُعنى بتحليل الجانب المُشكل في الحديث، سواء أكان هذا الإشكال في جانب البناء اللغوي والنحوي، أم في جانب المعنى، وقد يكون الحديث في كثير من المسائل أساسًا تدور حوله المسألة، وقد يورد الحديث نموذجًا لظاهرة نحوية معينة أو نظيرًا لتركيب آخر يقوم بمعالجته نحويًّا؛ فيكون شاهدًا على استعمال لغوي معين.

وفي جانب البناء النحوي عُني ابن الحاجب في تحليل الأحاديث الشريفة في (الأمالي) – وعددها ثلاثة عشر حديثًا تشتمل على جوانب عميقة في الصناعة والمعنى – بالبنية النحوية، وموانع البناء النحوي، وتأويل البناء النحوي الذي ظاهره مخالفة القاعدة النحوية وتوجيهه، وتفكيك التراكيب وإعادة بنائها وفق الأوجه الإعرابية المحتملة، والتنظير لها.

واعتمد على الأسلوب التعليمي، من خلال الانطلاق من ثنائية السؤال والجواب،وإيراد نماذج شبيهة ونظائر لهذه الظواهر النحوية، مع عناية بذكر آراء العلماء حين تتعدد حول الظاهرة، وفي معالجاته النحوية المتعلقة بالمعنى عُني بتوضيح المعنى وتفسيره، وعُني أيضًا بتأويل المعنى التي لا يبدو فيها المعنى مباشرًا وإنما يقصد أغراضًا أخرى كالمبالغة والتعظيم ونحوهما، كما اهتم بمعالجة المعاني المتوهمة، وساق عددًا من الأحاديث التي قد يُتوهم منها معنى معين، وحللها نحويًّا، وبيّن المعنيين: المتوهم والمراد، وما ينبني على كلٍّ منهما، واهتم بالدلالة التركيبية من جانب أصولي.

والخلاصة أن الحديث الشريف له عند ابن الحاجب – إضافة إلى قيمته الشرعية – قيمة لغوية عليا، ومكانة كبيرة؛ فقد كان ينظر إلى الأحاديث الشريفة من حيث بناؤها اللغوي نظر الواثق، ويستشهد بها، ويُعنى بتحليل تراكيبها تحليلًا عميقًا يعالج دقائقها، ويُعنى بالبناء اللغوي والنحوي فيها، كما يُعنى بالمعنى.

المبحث الأول: التوجيه النحوي لأحاديث الأمالي على مواضع "المفصل"

يُقصد بالصناعة النحوية في هذا البحث الأصول والقواعد والقوانين المعروفة في النحو العربي لبناء الجملة، وتشكيل العلاقات النحوية بين أجزاء التركيب، والملاحظ أن ابن الحاجب ينطلق من هذا المنطلق في توجيه الحديث الشريف؛ وذلك بتفسير التراكيب، وتفكيكها، وإعادة ترتيبها، وفي بعض الأحيان قياسها على نظائرها، متمثلًا مهمة الباحث النحوي، "ومهمة الباحث النحوي أمام الجملة هي تصنيفها، وشرح طريقة بنائها، وإيضاح

العلاقات بين عناصر هذا البناء، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها، والعلامات اللغوية الخاصة بكل وظيفة منها، ثم تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل"[(١)]، والعناية بالجانب النحوي الصناعي، وتحليل أجزاء التراكيب، وتفكيكها، والانطلاق من مشكلة النظام النحوي من حيث الموافقة أو المخالفة في هذه النماذج واضحة تمامًا،مع الاهتمام بالمعنى حسب طبيعة الحديث أو المسألة النحوية فيه؛حيث يشكل المعنى محورًا رئيسًا في معالجة ابن الحاجب للظواهر النحوية في الأحاديث النبوية الشريفة التي تشتمل عليها (الأمالي)؛ بالنظر إلى دور المعنى العميق في هذه التراكيب، وعلاقته بالإعراب، ووجود بعض الإشكالات أو عدم الوضوح فيه أحيانًا؛ بما يجعله يحتاج إلى تحليل ومعالجة، كما يتضح ذلك من خلال النماذج الآتية:

١- التوجيه النحوي لحديث (ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني...):

ورد في (الأمالي) ما نصه: "وقال أيضًا بدمشق سنة ثماني عشرة مليًا على فصل أفعل التفضيل: في الوجه الغالب في مثل قولهم: أكرمُ الناس، أنه يلزم أن يكون جميع الناس كرماء في قصد المتكلم وهو باطل، وكذلك قوله ﷺ: (ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني)[(٢)]، ثم قال: (ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني)، فيلزم أن يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعودين، وهو غير جائز، ووجه اللزوم أنه قد أضاف الأحب والأبغض إلى المخاطبين، فيلزم أن يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليهم من المحبة والبغض، ومن ثم قال في هذا الفصل بعينه في قولهم (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)[(٣)]: إنه على معنى عادلا، لما يلزم من أنهم يكونون مشتركين في العدل، ولم يشتركوا عنده، فحملَه لذلك على معنى فاعل، وأما تثنيته فلا يلزم منها أن يكون هو الذي حمله على أن يكون بمعنى فاعل؛ لأن تثنية المضاف وجمعه في باب أفعل التفضيل جائز بالاتفاق كقوله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[(٤)] وشبهه، والجواب: أن المضاف إليه في هذه المواضع المعترض بها يجب أن تكون مخصصة بالمشتركين في أصل المعنى الذي دل عليه (أفعل)، فيكون قوله: بأحبكم، أحب المحبوبين منكم، وكذلك أقربكم وأبغضكم وأبعدكم، وقوله: أكرم الناس وشبهه، على ذلك، ويجوز أن يُقدر مضافٌ محذوفٌ كأنه قيل:

(١) بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة ص١٩ .

(٢) انظر: الترمذي (بر: ٧٠)، وأحمد بن حنبل: (٢: ١٨٥).

(٣) الناقص : يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، لقّب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند، والأشج : عمر بن عبد العزيز، لقّب بذلك لأنه كان فيه شُجّة في رأسه من ضرب دابة .

(٤) سورة الأنعام من الآية ١٢٣ .

ىc+0'4 !F)حc,' !M$ca,'ﻴt>,$R<'q V TO$K'ن8' -cM !_F56,'ث:$U<' k"O)v

أحب محبوبيكم وأكرم كرماء الناس، ويكون دليل التأويل على أحدهما ما عُلم من لغتهم أنهم لا يطلقون أفعل التفضيل إلا على ذلك، فلما كان ذلك معلومًا عندهم صح إطلاق العام مرادًا به التخصيص بما دل عليه من القاعدة المذكورة عندهم؛ فلذلك جاءت هذه الألفاظ في نحو هذه المواضع على ما ذُكر من المعنى"[(١)].

وهذه المسألة تأتي في سياق عناية ابن الحاجب البالغة بتوضيح المعنى، وحل ما قد يبدو منه أنه مُشكلٌ، وهو نوعٌ من التفسير والتوضيح والتأويل؛ وهنا يتضح أن ابن الحاجب عالج ما قد يبدو أنه إشكالٌ في المعنى في قوله ﷺ: (ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني... ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني) بتخريجه على وجهين:

١- أنه ضربٌ من التخصيص؛ إذ المقصود (أحب المحبوبين منكم... إلخ).

٢- أو أنه على تقدير مضاف محذوف؛ فيكون التقدير(أحب محبوبيكم... إلخ).

وهما تأويلان مقبولان، وليس فيهما شيءٌ من التكلف، وضروريان لمنع توهم معنى غير ممكن عقلا: وهو – في الحديث السابق وكما يقول ابن الحاجب – أن يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعودين في الوقت نفسه، وهو أمرٌ غير ممكن[(٢)].

٢- التوجيه النحوي لحديث (... واجعله الوارث منّا...)

عقد ابن الحاجب مسألة طويلة للمفعول المطلق، وقال في معالجة مشكلة عود الضمير في الحديث التالي ما نصه:

"... فأما ما جاء من قولهم في الدعوة المرفوعة (واجعله الوارثَ منا)[(٣)]، وذلك بعد قوله: (اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وأبداننا أبدًا ما أحييتنا واجعله الوارث منا)، يحتمل عندي أن يوجه على هذا، قال الشيخ: محتملٌ عندي أن يوجه على أن الضمير في (واجعله) ضمير المصدر المؤكد لجعل، تقديره: اجعل جعلًا، وبعض الناس يقول: إنه ضمير المقدم ذكره مما عدَّدَ من الأسماع والأبصار وغيرها، وهذا باطلٌ من حيث اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأن المقدم ذكره جمع، والضمير مفرد، وكيف يكون ضمير الجمع مفردًا؟ بل لو كان ضميرها لكان يقول: واجعلها أو اجعلهن، وأما المعنى فكيف يستقيم أن يقال: واجعل ما هو عين ما يفنى ويورث الوارثَ منا؟ فتوجه على هذا ما ذكره صاحب الكتاب من الاحتمال، والقائل بأن الضمير للأسماع وللأبصار وغيرها، أن ذلك غير فاسد من حيث اللفظ والمعنى أيضًا، أما اللفظ فيجوز أن يكون الضمير لهن وإن كان مفردًا، ويكون تقديره ذلك،

(١) كتاب أمالي ابن الحاجب : ١/ ٣١٤-٣١٦.

(٢) انظر : المفصل ص١٦٠.

(٣) من حديث شريف، انظر: الترمذي (الدعوات: ٨٣).

أي: اجعل ذلك المقدم ذكره، وكيف لا يكون وقد قال تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾[1]، وقوله: ﴿K J I H Q P O N L﴾[2]، فأتى الضمير مفردًا لجماعة ومثنى.

وقد حُكي أن أبا عبيدة سأله رؤبة عن قوله[3]:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقْ
كأنه في الجسم توليعُ البَهَقْ[4]

قال كيف تقول: كأنه؟ ولا يخلو أن تريد الخطوطَ فقل: كأنها، أو السوادَ والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردتُ ذلك ويلك.

وأما جواز أن تكون الأسماع وغيرها مقصودة بالدعاء من حيث المعنى فطلبُ استصحاب بقائها والاستمتاع بها ملازِمة إلى آخر دقيقة، كما غلبَ من عادة الوارث ملازمتُه لموروثة عند الموت، فقد حصل مما ذكرناه تجويز الاحتمالين، والتقدير على الأول: واجعله الوارث مستقرًّا منا، فيكون (مستقرًّا) المفعول الثاني، وعلى الاحتمال الآخر يكون الوارثُ هو المفعول الثاني والضمير المفعول الأول"[5].

وهكذا لا ينفصل اللفظ عن المعنى، أو الشكل والمضمون، عند ابن الحاجب في تحليله؛ فهذه المسألة عُني فيها بالجانبين (الصناعة النحوية، والمعنى)، ومنطلق العناية بها عند ابن الحاجب ما يبدو وكأنه (مخالفة الصناعة النحوية)، والصناعة هنا مرتبطة بالمعنى، وبمفهوم المطابقة (مطابقة الضمير لما يعود إليه)، وقد ذكر ابن الحاجب في هذه المسألة بعض الوجوه المحتملة، أو المقول بها، بالنظر إلى اللفظ والمعنى، أو الصناعة النحوية والمعنى، منطلقًا من معايير: (وهذا باطل من حيث اللفظ والمعنى)، (أن ذلك غير فاسد من حيث اللفظ والمعنى).. إلخ، واتّكأ على القياس والاستعمال، وللعلماء فيما يعود إليه الضمير في (واجعله الوارث) أقوال[6]:

١- أنه عائد على كامل المذكورات السابقة له (السمع والبصر والأبدان) بتأويل (المذكور).
٢- أنه عائد على مصدر مفهوم مما سبق (الجعل)، بدلالة (واجعله)، وإليه ذهب الزمخشري في المفصل.
٣- أنه عائد على مصدر مفهوم مما سبق (التمتيع أو الإمتاع) بدلالة (متّعنا).
٤- أنه عائد على واحد من المذكورات السابقة، ويدل ذلك على وجود الحكم في الباقي.

(١) سورة النحل من الآية ٦٧ .
(٢) سورة المؤمنون من الآية ٢١ .
(٣) من شواهد : مغني اللبيب ص٦٤١ .
(٤) البلق : سواد وبياض، والبهق : شدة البياض، انظر : الصحاح : ٤/ ١٢٠٠ (ب ل ق)، وأساس البلاغة ص٣٢ (ب هـ ق) .
(٥) كتاب أمالي ابن الحاجب : ١/ ٤٣٧-٤٣٨ .
(٦) انظر: قوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي: ٢/ ٨٦١، والمفصل للزمخشري ص٦٠.

ىc+0'4 !F)حc,' !M$ca,'ﻴt>,$R<'q V TO$K'ن8' -cM !_F56,'ث:$U<' k"O)v

المبحث الثاني:
التوجيه النحوي لأحاديث الأمالي على المقدمة "الكافية" لابن الحاجب:

١- التوجيه النحوي لحديث (أوَ مُخْرِجيَّ هُمْ) :

ورد في (كتاب أمالي ابن الحاجب) في الأمالي المتعلقة بالمقدمة: "قال الشيخ رحمه الله إملاء بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة: قوله في المقدمة في المبتدأ والخبر: (أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وألف الاستفهام، رافعة لظاهر)، احترازًا من مثل قولهم: أقائمٌ هو؟ فإنه لم يُختلف في أنّ: أقائمٌ؟ خبر مبتدأ مقدم؛ ولذلك وجب في التثنية: أقائمان هما؟ وفي الجمع: أقائمون هم؟ ولا يجوز: أقائمٌ هما؟ ولا: أقائمٌ هم؟ وبذلك جاء قوله ﷺ: (أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ)[١] بتشديد الياء على ما ذكرناه، ولو كان على غير ذلك لكان أَوَ مُخْرِجِيْ هم، بتخفيف الياء؛ لأنه مفردٌ، ألا ترى أنك تقول: مُخْرِجٌ، ثم تضيفه فتقول: مُخْرِجِيْ، كما تقول: حِصِيرِي، وليس كذلك في التشديد، وإنما لم يُجْرَ المضمرُ في ذلك مُجرى الظاهر لما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلا؛ لأنه لابد أن يتقدم ذكرٌ لما يعود عليه هذا الضمير، فلا يخلو إما أن يكون في اسم الفاعل مضمرٌ غير هذا المنفصل أو لا، فإن كان الأول فهو المقصود، ويجب أن يكون غير رافع لما بعده، فوجب الاحتراز منه لوجوب الخبرية فيه لذلك، وإن لم يكن فيه ضميرٌ فهو باطل لما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلا مع إمكان الاتصال وذلك غير سائغ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول في مثل قولهم: يقوم هو، إنه فاعلٌ لـ (يقوم)، وإنَّ (يقوم) مجردٌ من الضمير المتصل، لأدائه إلى ما ذكرناه، وكذلك: أقائمٌ هو؟ لأنه فرعه ومحمولٌ عليه"[٢].

وهذه المسألة من المسائل التي عرض لها ابن مالك في كتابه[٣]، وفيها يتعين جعل الوصف خبرًا مقدمًا، وقد ذكر أبو حيان وبعض النحويين[٤] جواز كون ذلك من لغة بني الحارث أو طيئ أو أزد شنوءة (لغة أكلوني البراغيث).

ونجد ابن الحاجب هنافي البداية وضَّح أن (مخرجيّ) في (أوَ مخرجيّ هم) لفظه الجمع، والدليل تشديد الياء، ثم بين أن سبب عدم إجراء المضمر في ذلك مجرى الظاهر ما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلًا؛ لأنه لا بد أن يتقدم ذكر مرجع الضمير (أي: أننا نقول: أقائمٌ الرجلان؟ وأقائمٌ الرجال؟ ولا نقول: أقائمٌ هما؟ وأقائمٌهم؟)،ويمضي ابن الحاجب في بيان وجه الصناعة النحوية، وما ينبغي

(١) انظر : صحيح البخاري (بدء الوحي :٣)، وصحيح مسلم (الإيمان : ٢٥٢).

(٢) كتاب أمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٩٥-٤٩٦ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١٠-١٤.

(٤) انظر : ارتشاف الضرب : ٣/ ١٠٨٢، وانظر : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية : ١/ ١٦٥.

أن يكون الأمر عليه في هذا التركيب، وتتجلى أوجه العناية بالصناعة النحوية من خلال:

١- لا يخلو أن يكون في اسم الفاعل ضميرٌ غير الضمير المنفصل البارز أو لا، ولذلك فإنه:

أ- إذا وجد هناك ضميرٌ فهو المقصود، ويجب ألا يكون رافعًا لما بعده؛ ولذا وجب الاحتراز منه لوجوب الخبرية فيه.

ب- إن لم يوجد فيه ضميرٌ فهو باطلٌ؛ لما سيؤدي إليه ذلك من جعل المتصل منفصلًا مع إمكان الاتصال، وهو أمرٌ غير سائغٍ نحويًّا.

٢- وضع ابن الحاجب نظيرًا لهذا **التركيب**؛ لبيان الحكم النحوي له، وتأكيده؛ حيث لا يجوز: يقوم هو، بجعل (هو) فاعلا لـ (يقوم)، وكذلك: أقائمٌ هو؟.

والعناية بالجوانب النحوية الصناعية في هذا النموذج ظاهرة وواضحة وفق ما تقدم.

المبحث الثالث:
التوجيه النحوي لأحاديث الأمالي المطلقة:

١- التوجيه النحوي لحديث (... تهراق الدماء...):

ورد في (الأمالي): "وقال مليًا بمصر: قولهم: تُهراقُ الدماء[١]. يجوز الرفع والنصب، أما الرفع فعلى البدل من الضمير في (تُهراق) كأنه قيل: تُهراقُ دمُها، فجعل الفعل أولًا لها، ثم أبدل منه، كما تقول: أعجبتني الجارية وجهُها، وحذف الضمير للعلم به.

وأما النصب فأوجِّهه أن يكون بفعل مقدر، كأنه لما قيل: تُهراقُ، قيل: ما تُهَريقُ؟ فقال: تُهَريق الدماءَ، مثل: ليُبْكَ يزيدٌ[٢]، في التقدير، وإن اختلفا في الإعراب، ومثله كثيرٌ في كلامهم.

ويجوز أن يكون منصوبًا على التمييز وإن كان معرفة، كما ينتصب مثل قولك: هند مهراقةٌ الدماءَ، وهو كقولك: زيدٌ حسنٌ الوجهَ.

ويجوز أن يكون منصوبًا على توهم التعدي إلى مفعول ثانٍ؛ لأن الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوضٌ عن الهمزة التي في (أراق)؛ فعدّاه بها إلى مفعول آخر، كأن المعنى: جعلها غيرُها مهريقةً الدماءَ"[٣].

---

(١) ورد ذلك في سياق حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ أن امرأة كانت تُهراق الدماء على

==

==

عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ فقال : لتنظر عدة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر ... إلى آخر الحديث الشريف، انظر : سنن أبي داود (الطهارة - باب في المرأة تستحاض : ١٠٧)، والموطأ (الطهارة : ١٠٥).

(٢) من قول الشاعر في الشاهد النحوي المشهور :
ليُبك يزيدٌ ضارعٌ لخصومة
ومختبطٌ مما تطيح الطوائح

(٣) كتاب أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٨٩ .

ىc+0'4 !F)حc,' !M$ca,'Yt>,$R<'q V TO$K'ن8' -cM !_F56,'ث:F$U<' k"O)v

وبالنظر إلى نص ابن الحاجب السابق يتضح أن في (الدماء) وجهين:

١- الرفع، وتوجيهه على البدلية من الضمير المحذوف للعلم به.

٢- النصب، وتوجيهه إما على تقدير فعل (تُهَرِيقُ الدماءَ)، أو على التمييز، أو على توهم وقوعها مفعولًا ثانيًا.

وأجاز ابن هشام[١] وقوع (الدماء) تمييزًا على زيادة "أل"، ونقل عن ابن مالك وقوعها مفعولًا

على أن الأصل "تُهريق"، ثم قلبت الكسرة فتحة، والياء ألفًا، كقولهم: جاراةٌ وناصاةٌ وبَقَى، ورده ابن هشام بقوله: "وذلك مردودٌ؛ لأن شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبقي"[٢]، كما ردّه الدماميني للسبب نفسه[٣].

وقد أشار إلى هذا الحديث ابن خروف، قال: "والأصل أن امرأة كانت تُهراق دماؤها، فلما جُعلت المرأة هي المُهراقة مبالغةً، رُفع ضميرها بـ (تُهراق)، ونُصب الدماء على التشبيه بالمفعول به على جهة البيان لحقيقة المهراق"[٤].

وناقش ابن أبي الربيع الإشبيلي[٥] هذه المسألة، مبينًا أن النصب على التشبيه بالمفعول به يكون في ثلاثة أشياء: في الصفات التي تثنى وتجمع وليست باسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مثال من أمثلة المبالغة، وفي اسم الفاعل نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ الأبَ، وفي اسم المفعول نحو: مررتُ برجلٍ معروفٍ النسبَ، ومعروفٌ ابتداءً أن أمثلة المبالغة تجرى مجرى اسم الفاعل، فيقال: مررت برجلٍ طهورٍ الماءَ، وذكر ابن أبي الربيع أن النحويين اختلفوا في مجيء المنصوب على التشبيه بالمفعول به في الفعل، فمنهم من أجاز مستشهدين بالحديث:"أن امرأة كانت تُهراق الدماء"، وذهب هؤلاء إلى أن هذا في الفعل أيسر؛ لأن الفعل أقوى من اسم الفاعل ومن الصفة، ومنهم من منع أن يكون النصب على التشبيه بالمفعول به في المعنى، وقال: إن القياس هذا ليس بقياس، لا في الصفات، ولا في اسم الفاعل، ولولا السماع الذي لا يحتمل التأويل ما ارتُكب، فحقه ألا يقال إلا حيث ثبت عن العرب بما لا يمكن تأويله.

وذكر ابن أبي الربيع رأيًا في توجيه الحديث ناسبًا إياه إلى أبي علي الفارسي؛ حيث إنه "يجعل ذلك على حذف حرف الجر، وأن الأصل: تُهراق بالدماء، ويكون هذا بمنزلة: تصببَ زيدٌ بالعرق،

---

(١) انظر : مغني اللبيب ص ٤٣٨.

(٢) مغني اللبيب ص ٤٣٨.

(٣) انظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٦/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٢/ ٥٢٥، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك

==

==

: ١/ ٢٦٠، ٢/ ٣٨٨.

(٥) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢/ ١٠٨٣-١٠٨٤.

وحذف حرف الجر كثيرٌ في كلام العرب، وإن لم يبلغ أن يكون قياسًا في كل موضع، فقد جاء في بعض المواضع قياسًا: جاء في المفعول من أجله، وجاء في ظرف الزمان، وفي ظرف المكان"[١].

وتبرز ملامح الصناعة النحوية والعناية بها في معالجة ابن الحاجب في هذه المسألة في:

١- إعادة التراكيب إلى أصولها، أو بتعبير آخر: تفكيك التركيب وإعادة بنائه وفق الأوجه الإعرابية المحتملة؛ فعلى الرفع التقدير (تُهَراقُ دمُها)، وحذف الضمير للعلم به، وعلى النصب تقدير المفعول به (تُهَريقُ الدماءَ)، جوابًا لمن قال: ما تُهَريقُ؟، وعلى التمييز (تُهَرَاقُ الدماءَ)، وعلى المفعول الثاني تقدير التركيب الموازي هو: جعلها غيرُها مهريقةً.

٢- التنظير للتركيب في كل وجهٍ إعرابيٍّ؛ فعلى الرفع على البدلية نظيره (أعجبتني الجاريةُ وجهُها)، وعلى تقدير السؤال والفعل والانتصاب مفعولا به نظّر به (ليُبكَ يزيد)، ونبه إلى الاختلاف في الإعراب وكثرة النظائر بقوله: "وإن اختلفا في الإعراب، ومثله كثيرٌ في كلامهم"، وعلى النصب على التمييز ذكر له نظيرين، الأول لتفكيك التركيب وإعادة ترتيبه حسب توجيه إعرابه وهو (هند مهراقةٌ الدماءَ)، والآخر الهدف الرئيس منه هو الإشارة إلى مجيء التمييز معرفة، وهو (زيدٌ حسنٌ الوجهَ).

وكل ما سبق يجسد عناية ابن الحاجب بالنظام النحوي عناية كبيرة، ولذلك لجأ إلى تفكيك هذا التركيب وإعادة ترتيبه وفق الأوجه الإعرابية الواردة والممكنة فيه، كما حرص على تقديم النظير التركيبي عناية بسنن الكلام ونظامه، وبقي أن أشير إلى أن جعْله (الدماء) تمييزًا مع كونها معرفةً ليس مخالفًا للنظام النحوي في نظر الكوفيين[٢].

٢- التوجيه النحوي لحديث: (... وكان أجودُ ما يكون في رمضان...):

"وقال مليًا بدمشق سنة أربع عشرة على قولهم: (**كان رسولُ الله ﷺ أجودَ الناس، وكان أجودُ ما يكون في رمضان**)[٣]، الرفع في (أجود) الثاني هو الوجه؛ لأنك إن جعلت في (كان)ضميرًا يعود على رسول الله ﷺ لم يكن (أجود) بمجرده

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢/ ١٠٨٤.

(٢) أجاز بعض النحويين مجيء التمييز معرفة، واستشهدوا بشواهد من أشهرها قول رشيد بن شهاب اليشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيس عن عمرو

وهذا مذهب الكوفيين وابن الطراوة، والبصريون يوجبون مجيء التمييز نكرة، انظر في هذه المسألة : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٥-٢٨٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٣١٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٨٧-٦٨٨.

(٣) القول لابن عباس رضي الله عنهما، انظر : البخاري : (الصوم : ١٢).

ىc+0'4 !F)حc,' !M$ca,'Yt>,$R<'q V TO$K'ن8' -cM !_F56,'ثF:$U<' k"O)v

خبرًا؛ لأنه مضاف إلى ما يكون، فهو كونٌ، ولا يستقيم الخبر بالكون عما ليس بكون، ألا ترى أنك لا تقول: زيدٌ أجودُ ما يكون، فيجب أن يكون إما مبتدأ، خبره قوله: (في رمضان)، من باب قولهم: أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا، وأكثر شربي السويقَ في يوم الجمعة، فيكون الخبر الجملة بكمالها، كقولك: كان زيدٌ أحسنُ ما يكون في يوم الجمعة، وإما بدلًا من الضمير في (كان)، فيكون من بدل الاشتمال كما تقول: كان زيدٌ علمُه حسنًا.وإن جعلته ضمير الشأن تعيَّن رفع (أجود) على الابتداء والخبر. وإن لم تجعل في (كان) ضميرًا تعيَّن الرفع على أنه اسمها، والخبر محذوف قامت الحال مقامه على ما تقرر في باب: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا، وإن شئت جعلت (في رمضان) هو الخبر كقولهم: ضربي في الدار؛ لأن المعنى: الكونُ الذي هو أجود الأكوان حاصلٌ في هذا الوقت، فلا يتعين أن يكون من باب: أخطب ما يكون الأمير قائمًا"[(١)].

وقد ذهب ابن الحاجب في ضوء ما سبق إلى أن الرفع في (أجود ما يكون) هو الوجه، وفق ما يأتي:

١- أن يكون (أجود) مبتدأ، وخبره الجملة بكمالها.

٢- أن يكون بدل اشتمال من الضمير في (كان).

٣- أن يتعين الرفع على الابتداء والخبر مع تقدير ضمير الشأن بعد "كان".

٤- في حال عدم تقدير ضمير شأن في (كان) يتعين الرفع اسمًا لـ (كان) وخبره محذوف.

٥- أن يكون (في رمضان) هو الخبر.

وقد ذكر النووي[(٢)] أنه وردت روايتان: الرفع والنصب، وبيّن أن الرفع أصح وأشهر، وهو ما لم يره ابن الحاجب، ولمّا كان النصب في (أجود ما يكون) وجهًا أو احتمالا قد يرد في الذهن، على تقدير (وكان هو أجودَ ما يكون)، انطلق ابن الحاجب من معيار الصناعة النحوية ليبين سبب منع هذا الوجه؛ حيث قال: "لأنك إن جعلت في (كان) ضميرًا يعود على رسول الله ﷺ لم يكن (أجود) بمجرده خبرًا؛ لأنه مضاف إلى ما يكون، فهو كونٌ، ولا يستقيم الخبر بالكون عما ليس بكون، ألا ترى أنك لا تقول: زيدٌ أجود ما يكون"، والصناعة النحوية هنا متعلقة بالمعنى؛ إذ السبب في منع مثل هذا التركيب عدم وجود معنى مفيد فيه.

٣- التوجيه النحوي لحديث: (... استحللتم فروجهن بكلمة الله...):

"وقال مليًا على قوله ﷺ: (**استحللتم فروجهن بكلمة الله**)[(٣)]، لو كان المراد لفظ التزويج

(١) كتاب أمالي ابن الحاجب : ٢/ ٧٩٠-٧٩١.

(٢) انظر : المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ص١٤٢٦ .

(٣) انظر : صحيح مسلم (الحج : ١٤٧)، وسنن أبي

==

ولفظ النكاح لكان الوجه أن يقال: بكلمتي الله؛ إذ لا يطلق المفرد على الاثنين إلا فيما كان معلومًا بالعادة كقولهم: أبصرتُه بعينِي وسمعته بأذنِي، وأما نحو: اشتريته بدرهم والمراد (درهمين) فلا قائل به، ولو سلّم صحة إطلاق المفرد ههنا على الاثنين لامتنع أيضًا من جهة أنه إذا كان المراد اللفظ فاللفظ الموجود في القرآن إنما هو: انكحوهن، ونحو: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[(١)]، ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾[(٢)]، ونحوه، وقد علم أنه إذا أُخبر عن الكلمة باعتبار اللفظ أنه إنما يُراد صورتُها ولفظُها مجردة عن معناها أو مع معناها، وقد علم أنه لا يقع الإنكاح بهذه الألفاظ على صورها، لا بمجردها ولا بمعناها المراد بها، ولو سلّم أن الإنكاح يقع بهما فليس في اللفظ ما يُشعر أنه لا استحلال إلا بذلك، ولو سلّم فالعرب إذا كثر الشيء عُبّر عن جنسه بما كثر، ومعلوم أن الإنكاح يقع بذلك غالبًا، فأُخرج مخرج الغالب، ولو سلم أن في اللفظ ما يشعر بالحصر، فعندنا ما يأباه، وهو أنه قد ذُكر لفظ المراجعة معبرًا به عن التزويج، قال الله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾[(٣)]، والمعنى: فإن طلقها الزوج الثاني بعد أن طلقها الزوج الأول ثلاثًا فلا جناح على الزوج الأول وعلى الزوجة المطلقة من هذا الثاني أن يتراجعا،فقد عَبَّر بالمراجعة عن التزويج، والمراد أن يتناكحا، وذلك يأبى الحصرَ المسلَّمَ ظهورُه فيه تقديرًا"[(٤)].

والواضح أنه في هذا النص نحا ابن الحاجب منحى معياريًّا، وتمسك بالقانون النحوي الظاهر بشدة؛ ولذلك نفى أن يكون المقصود بـ (كلمة الله) في الحديث السابق لفظ التزويج ولفظ النكاح؛ إذ يرى أنهما لو كانا مقصودين لقيل: (بكلمتي الله)، متخذًا عددًا من الأدلة المعيارية الصارمة، وفق تسلسل منطقي، وهي:

١- لا يُطلق المفرد على الاثنين إلا فيما عُلم بالعادة.
٢- لو افترضنا ذلك فإن اللفظ الموجود في القرآن (انكحوهن)، أو(وإذا نكحتم المؤمنات)، أو (زوجناكها)، ولا يقع الإنكاح بهذه الألفاظ على صورها.
٣- لو افترضنا ذلك فإنه ليس في اللفظ ما يشعر بحصر الاستحلال على ذلك.
٤- ليس حصرًا، والدليل أنه ذُكر في القرآن الكريم لفظ المراجعة بمعنى التزويج.

والواضح أن ابن الحاجب اعتمد على القانون النحوي، ونقض الاحتمالات الواردة في هذا النموذج بطريقة منطقية معيارية بحتة، وقد فُسرت (كلمة الله) الواردة في هذا الحديث بتفسيرات

==
داود (المناسك : ٥٧) .

(١) سورة الأحزاب من الآية ٤٩ .
(٢) سورة الأحزاب من الآية ٣٧ .
(٣) سورة البقرة من الآية ٢٣٠ .
(٤) كتاب أمالي ابن الحاجب : ٢/ ٧٩٠-٧٩١.

ى c+0'4 !F)حc,' !M$ca,'Yt>,$R<'q V TO$K' ن8' -cM !_F56,'ث F:$U<' k"O)v

متعددة أبرزها[١]:

١- أن المراد (لا إله إلا الله، محمد رسول الله ﷺ).

٢- أن المراد قوله - تعالى: ﴿ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ ﴾[٢]، قال به الخطابي والهروي وغيرهما.

٣- أن المراد قوله - تعالى -: ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[٣]، ورجحه النووي والقرطبي.

٤- أن المراد الإيجاب والقبول.

٥- أن المراد إباحة الله وحكمه.

وفي نظري أن ابن الحاجب احتفى بالشكل أو اللفظ في هذا التركيب أكثر مما يجب، مع أن الألفاظ تعرض لها أحوال متعددة، وتعطي كثرة الاستعمال وجهًا معينًا قبولًا، وإن كان في ذلك عدولٌ عن الأصل، ومن هنا فإن (كلمة الله) الواردة في الحديث الشريف يصح إطلاقها على الكلمة المفردة والكلمتين والكلمات المتعددة، وهذا معلومٌ في اللغة، قال الرضي: "وقد تُطلق الكلمة مجازًا على القصيدة والجُمل، يقال: كلمة شاعر، قال الله - تعالى -: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٤]"[٥].

٤- التوجيه الصرفي لحديث: (أبَيْنَيَّ لا ترموا جمرة العقبة)[٦]:

"وقال: قوله ﷺ: (**أُبَيْنَيَّ لا ترموا جمرة العقبة**)[٧] الأَوْلى أن يقال: إنه تصغير بُنَيّ مجموعًا، وكان أصله بنيي، لأنه بنيون أضفته إلى ياء المتكلم فصار بُنَيّويَ في الرفع، وبنيّي في النصب والجر؛ فوجب أن تقلب الواو ياء، وتدغم على ما هو قياسها في مثل قولك: ضاربيّ، وكذلك النصب والجر، ولذلك كان لفظ (ضاربيّ) في الأحوال الثلاث سواء. كرهوا اجتماع الياءات والكسرة؛ فقلبوا اللام إلى موضع الفاء؛ فصار: وبينيّ، قلبوا الواو همزة فصار: أبينيّ، وليس في هذا الوجه إلا

(١) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ص٢٨٢، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٢١/ ١١٢، وعون المعبود شرح سنن أبي داود ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: ٥/ ٢٦٣، وأحكام أهل الذمة: ٢/ ٦٢٨، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي: ٨/ ١٨٣، ودرء تعارض العقل والنقل: ٤/ ٩ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٢٩ .

(٣) سورة النساء من الآية ٣ .

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٣٧ .

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٥ .

(٦) مسألة صرفية، وقد رأيت إدراجها في هذا البحث لأهميتها، ووضوح عناية ابن الحاجب بالقاعدة والصناعة فيها، ولكونها المسألة الصرفية الوحيدة في الأحاديث الشريفة في (الأمالي)، ولأن الصرف داخل إجمالا عند كثير من النحويين في عموم تسمية (النحو).

(٧) انظر: النسائي: (الحج: ٢٢٢)، وأبو داود (المناسك: ٦٦).

قلب اللام إلى موضع الفاء، وهو قريب لما ذكرناه من الاستثقال، وقلب الواو المضمومة همزة وهو جائز قياسًا، وهذا أولى من قول من يقول: إنه تصغير أبناء، رد إلى الواحد وروعي مشاكلة الهمزة؛ لأنه لو كان تصغيره لقيل: أبينائي، ولم يردّ إلى الواحد لأن أفعالا من جمع القلة؛ فيصغر من غير رد كقولك: أجيمال.

وهو أيضًا أَوْلى من قول من قال: إنه جمع أبْنى مقصور على وزن أفعَل، اسم جمع للأبناء، صُغر وجُمع بالواو والنون لأنه لا يُعرف ذلك مفردًا، فلا ينبغي أن يُحمل الجمع عليه، ولأنه لا يجمع (أَفْعَلُ) اسمًا جمعَ التصحيح"[(١)].

وخلاصة كلام ابن الحاجب هنا أن في المسألة ثلاثة أقوال:

١- أن أصل (أُبَيْنِيَّ) هو (وبُنَيِّيَّ) (منصوب)، وحصل في الكلمة قلب مكاني، وأصبحت اللام في موضع الفاء لكراهية اجتماع الياءات والكسرة، وقلبوا الواو همزة فصارت الكلمة (أُبَيْنِيَّ).

٢- أنه تصغير (أبناء) رُدَّ إلى الواحد، وروعيت مشاكلة الهمزة.

٣- أنه جمع (أَبْنَى) مقصور على وزن (أَفْعَل) اسم جمع للأبناء، وصُغّر بالواو والنون.

ويتضح من معالجة ابن الحاجب هذه المسألة في النص السابق:

١- ترجيحه القول الأول، وميله إليه.

٢- العناية بالصناعة النحوية، أو بتعبير أدق (الصناعة الصرفية) في هذا النموذج واضحة تمامًا؛ حيث سار في تحليل هذه البنية الصرفية المشكِلة في ضوء النظام الصرفي أو القوانين الصرفية المعهودة.

٣- النظام الصرفي (ممثلًا في الجوانب الصناعية) هو معيار الترجيح في هذه المسألة؛ حيث قال ابن الحاجب في إطار تضعيفه الرأي الثاني: "... لأنه لو كان تصغيره لقيل (أُبَيْنائي) ولم يُرَدّ إلى الواحد؛ لأن أفعالا من جمع القلة فيُصغر من غير رد كقولك (أُجَيْمال)"، وقال في تضعيف الرأي الثالث: "... لأنه لا يُعرف ذلك مفردًا، فلا ينبغي أن يُحمل الجمع عليه، ولأنه لا يُجمع (أَفْعَل) اسمًا جمع التصحيح".

٥- التوجيه النحوي لحديث: (صلاة الليل مثنى مثنى):

يقول:"... وقوله ﷺ (**صلاة الليل مَثْنى مَثْنى**)[(٢)]، مَثْنى الثانية جاءت على جهة التأكيد، كأنه قال: اثنتان اثنتان، اثنتان اثنتان، ألا ترى أن واحدة تفيد المعنى المقصود، وإذا كُرر اللفظ الذي بمعناه فهو تأكيد لفظي، فكذلك هذا.

ولا خلاف أن معنى مَثْنى: اثنين اثنين، وأن معنى اثنين اثنين وشبهه ما تقدم ذكره، ولذلك اتفق النحويون أن مَثْنى وشبهه معدول عن لفظ اثنين

(١)كتاب أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٧٩-٨٨٠ .

(٢) انظر: أبو داود: (التطوع: ١٣) .

ى c+0'4 !F)حc,' !M$ca,'ٰt>,$R<'q V TO$K'ن8' -cM !_F56,'ث F:$U<' k"O)v

اثنين؛ ولذلك امتنع من الصرف بانضمامه إلى الصفة، ومن النحويين من زعم أنه معدولٌ من جهتين، وأن الوصفية لا أثر لها، إما للاستغناء عنها، وإما لأن الاسم ليس بصفة؛ لأن أسماء الأعداد ليست بصفات، وإن جرت في موضع صفات فبتأويل لا يُوجب كون الصفة فيها معتبرة، ألا ترى أنك تقول: مررت بنسوة أربعٍ فتصرفه باتفاق، ولو كانت الصفة الطارئة على اسم العدد معتبرة لوجب منع صرفه، فقال على هذا: العدل من جهتين، وجعله بمثابة الجمع وألفي التأنيث في قيامها مقام علتين؛ لتكرره في المعنى؛ فقال: عدل من وجهين: أحدهما: عن اثنين، باعتبار لفظه ومعناه، أما اللفظ فواضح، وأما المعنى فإفادته منفردًا لما أفاده اسم العدد مكررًا، وهذا الذي قال، وإن كان متضمنًا بالتقرير الذي ذكرناه فليس بمستقيم؛ لأن الصفة في أسماء العدد إنما لم تُعتبر لأن شرط الاعتبار مفقود وهو كونه موضوعًا صفة في الأصل، وأسماء العدد ليست كذلك، وهذه الأسماء المعدولة وإن كانت معدولة عن أسماء العدد، فإنما عدلت عن اسم العدد باعتبار وقوعه صفة، لا باعتبار كونه عددًا، ألا ترى أنه لا يُستعمل موضع العدد ألبتة وهو موضوعٌ صفةً في الأصل، فكما أن اثنين اثنين لا يكون إلا صفة، فكذلك مَثْنى وشبهه وهو الوضع الأصلي له.

فإن قيل: فينبغي أن لا يصرف مثل قوله: اشتر الجوار أربعًا أربعًا؛ لأنه لا يستعمل إلا صفة، فليس بمستقيم؛ لأن هذا كان موضوعًا للعدد على التحقيق بهذا اللفظ، وإنما زيد التكرار لمعنى اقتضاه، بخلاف مثنى وشبهه فإنه موضوعٌ في الأصل صفة، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى تكلف تقدير عدل ثان مع الاستغناء عنه"[(١)].

وهذه المسألة تشتمل على جانبين، الجانب الأول يتعلق بالمعنى أو دلالة التركيب، ممثلًا في بيان قيمة التكرار، وأنه يُقصد به التأكيد، وهو ما نص عليه ابن الحاجب في أول حديثه في تحليل هذا الحديث، والجانب الثاني متعلق بالصناعة النحوية، ممثلة في منع الصرف في (مَثْنى)، وسبب ذلك، وهو سبب يتعلق بالبناء، وهو كون هذا اللفظ صفة ومعدولًا، وقد ذكر ابن الحاجب رأيًا آخر في سبب المنع من الصرف، وهو كونه معدولًا من جهتين: اللفظ والمعنى، وقد رد ابن الحاجب هذا الرأي على النحو الذي ورد في النص السابق انطلاقًا من أنه (العدل في المعنى) - في رأيه - تقديرٌ متكلفٌ يمكن الاستغناء عنه.

وقد ذهب أكثر النحويين[(٢)] إلى أن العدل والوصفية سبب منع (مَثْنى) من الصرف، قال ابن مالك: "وامتناعها من الصرف عند سيبويه وأكثر النحويين للعدل والوصفية، ومنهم من جعل امتناعها للعدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيفٌ

(١) كتاب أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٧٢٤-٧٢٥ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٤٥، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٤٥٥-٤٥٦ .

لأصولها، فأدنى المفهوم من (أُحاد) و(مَوْحَـد): اثنان، ومـن (ثُنـاء) و(مَثْنـى) أربعـة، وكـذلك سائرها؛ فصار فيها عدلان"[1].

ونسب ابن الناظم القول بأن سبب المنـع مـن الصرف العـدل عـن اللفـظ والمعنـى إلى الزجـاج،

ىc+0'4 !F)حc,' !M$ca,'Yt>,$R<'q V TO$K'ن8' -cM !_F56,'ثF:$U<' k"O)v

أنه يصح إطلاقه على من في الجنة، وعلى من في غيرها، فخصص شياعه بقوله: أهل الجنة، كما خصص شياع (كل) و(جميع) بالقوم والدراهم، لما كان هو مقصود المتكلم دون غيره، ويرد على هذا إلزام سيادتهم المرسلين؛ لأنهم داخلون على هذا التأويل، وجوابه: أنه عامٌّ خصص، عُلم تخصيصه بالإجماع، فإن المرسلين أفضل من غيرهم باتفاق"[(١)].

وعلى غرار المسائل السابقة، تتجلى في هذه المسألة بصورة واضحة عناية ابن الحاجب بالمعنى توضيحًا وتفسيرًا وتأويلا؛ والواضح هنا أن ابن الحاجب قدّم ثلاثة تأويلات للمعنى، حتى لا يُفهم من الحديث الشريف الذي ورد في النص السابق أن في الجنة شبابًا وغير شباب، وهذه التأويلات هي:

١- أنه وصفهم بـ "شباب" بالنظر إلى حال الحسن والحسين عند مفارقتهما الدنيا.
٢- أن يراد أنهما سيدا شباب أهل الجنة، باعتبار الوقت الذي كانا فيه شابين.
٣- أن الإضافة (سيدا شباب أهل الجنة) قُصِد بها التوضيح والتخصيص، أي توضيح أن أهل الجنة شبابٌ.

وقد رجّح ابن الحاجب الأول، وإن كانت التأويلات الثلاثة كلها يمكن أن تكون مقبولة، كما ذَكَرَ بعض الأمثلة والنظائر التي تُسهم في توضيح المعنى، وتؤكد ورود الاستعمال على هذا النحو، وهو أحد ملامح منهج ابن الحاجب في هذه المعالجات.

والعناية بمثل هذه الدقائق المتعلقة بمعنى الحديث الشريف مما انفرد به ابن الحاجب في معالجة الأحاديث الشريفة في (الأمالي)، ومثل هذا الحديث حديث (ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني... ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني)، فقد تناوله النحويون[(٢)] من حيث البناء النحوي، واستشهدوا به على أن أفعل التفضيل إلى معرفة جاز أن يوافق المجرد في لزوم الإفراد والتذكير، وجاز أن يوافق المعرف بالألف واللام في لزوم المطابقة لما هو له، وقد اجتمعا في الحديث (أحبكم، أقربكم،أبغضكم، أبعدكم – أحاسنكم)، وانفرد ابن الحاجب – فيما أعلم- بالإشارة إلى جانب المعنى الدقيق فيه على النحو الذي تقدم بيانه.

٧- التوجيه النحوي لحديث: (لا صلاة إلا بطهور):

"وقال مليًا: الإثبات بعد النفي في الاستثناء المفرغ مفيدٌ للحصر، أي: ينفرد ما بعد إلا بذلك دون العام المقدر، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ، فزيد منفرد بالمجيء دون الأحدين المقدرين في قولك: ما جاءني أحدٌ، فإذا قلت: ما زيدٌ إلا بشرٌ، لا يلزم أن يكون: لا بشر إلا زيدٌ، لأنك لم تنف البشرية عمن

(١)كتاب أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٧٦٠-٧٦١ .

(٢) انظر: المفصل ص١٠٤، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٣٤٤ .

سواه، وأثبتّها له دون غيرها من الصفات، ولم تتعرض لنفيها عمّن عداه، وهذا الحكم في كل مستثنى هو في الحقيقة خبر كالصفات والأحوال، ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني زيدٌ إلا راكبًا، وما زيدٌ إلا عالمٌ، لم تُرد نفي الركوب والعلم عمن عداه، وإنما أردت هذه الصفات له، وذلك ثابت، فإن قلت: فيلزم أن يكون ثمَّ منفيٌّ عامٌّ، وهذا مثبت منه دونه، فيكون المعنى إثبات هذه الصفة له دون غيرها من الصفات، ونحن نقطع بأن ذلك غير مستقيم، فإنك إذا قلت: ما زيدٌ إلا عالمٌ، لم يستقم نفي جميع الصفات عن زيد، إذ لا بد أن يكون على صفات متعددة غير العلم، فهذا إشكالٌ غير الأول، فالجواب: أنه كان قياس هذا الباب، ولكنه أتى على غير ذلك لأمرين، أحدهما: أن ذلك لو اعتبر لامتنع استعمال هذا الباب فيه، فيفوت كل معناه منه، والثاني: أنهم قصدوا إثبات ذلك ونفي ما يتوهم المتوهم مما يضاد ذلك، وكذلك قوله عليه السلام: (**لا صلاة إلا بطهور**)[1] فإن المعنى إثبات الطهارة للصلاة المشروعة لا إثبات الطهارة لها خاصة، حتى يلزم أنها إذا وُجدت وُجدت؛ إذ قد توجد الطهارة ولا تكون الصلاة مشروعة لفوات شرط آخر"[2].

وكما يُعنى ابن الحاجب بتوضيح المعنى وتفسيره، يُعنى - أيضًا - بدفع المعنى المتوهم غير المقصود، وهذه المسألة تأتي في هذا السياق؛ فالمعنى الذي قد يُتوهم من الحديث الشريف هو استلزام الطهارة والصلاة الدائم، وكأن وجود أحد هذين الأمرين يقتضي الآخر، مع أن الطهارة قد توجد ولا تجوز الصلاة لعدم تحقق بقية الشروط، والمعنى المراد أن الصلاة لا تتم ولا تُقبل إلا بطهور.

وهذه المسألة تدخل في إطار دلالة اللغة عند الأصوليين، وقد تعرض عددٌ من العلماء لهذا الحديث، وجعلوه طرفًا في الخلاف بين الأصوليين؛ حيث اختلفوا: هل الاستثناء من النفي إثبات وهل الاستثناء من الإثبات نفي؟ وقد خالف في ذلك أبو حنيفة وهو مذهب نحاة الكوفة؛ حيث يرى أبو حنيفة أن المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه فلا يحكم له بنفي ولا إثبات من جملة الاستثناء، في حين ذهب جمهور الأصوليين ونحاة البصرة إلى القول بأن الاستثناء من النفي إثبات والاستثناء من الإثبات نفي، ومن أدلة أبي حنيفة في ذلك أنه لو كان الأمر كما يقول الجمهور للزم في قوله ﷺ: (لا صلاة إلا بطهور) أن من تطهر يكون مصليًا تصح صلاته وإن فقد بقية الشروط، وذلك ممتنع، قال السبكي: "واحتج أبو حنيفة بقوله ﷺ: (لا صلاة إلا بطهور) فإن تقديره لا صحة للصلاة إلا بطهور، فلو كان الاستثناء من النفي إثباتًا لكان حيث وجد الطهور وجدت صحة الصلاة، وليس كذلك، لجواز فواتها لفقدان شرط آخر، وأجاب المصنف بأن الحصر قد يؤتى به للمبالغة لا للنفي عن الغير،

(١) انظر: صحيح مسلم (الطهارة: ٢)، والترمذي (الطهارة: ١) .

(٢) كتاب أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٧٧٣ .

مثل (الحج عرفة)، والطهارة لما كانت أعظم الشروط صيّرت كأن لا شرط إلا هي، وأحسن من هذا الجواب ما ذكره صاحب التحصيل من أن قولنا: (الاستثناء من النفي إثبات) يصدق بإثبات صورة في كل استثناء؛ لأن دعوى الإثبات لا عموم ما فيها، بل هي مطلقة فيقتضي صحة الصلاة عند وجود الطهارة، بصفة الإطلاق لا بصفة العموم، وإن شئت قلت: لا صلاة نفي كلي، وقوله: (إلا بطهور) إثبات جزئي؛ لأن نقيض الكلي جزئي، ونحن نقول به؛ إذ قد يوجد الطهور ومعه بقية الشروط والصلاة... قلت: وقد وقع في بعض المجالس الاستدلال على صحة مذهب أبي حنيفة بقوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[(١)] وجه الاستثناء أنه لو كان الاستثناء من النفي إثباتًا لكان المرء مكلفًا بكل ما تسعه نفسه؛ لأن الوسع مستثنى في قوله لا يكلف الله نفسًا، وقد أضيف بقوله: وسعها، فيقتضي العموم بناء على أن المفرد المضاف يعم، والتقدير: لا يكلف الله نفسًا بشيء إلا بكل ما تسعه، فتكون كل ما تسعه مكلفة به، وليس كذلك، وكان البحث بين يدي والدي أيده الله فاستحسن ذلك"[(٢)].

٨. التوجيه النحوي لحديث: (لا يموت لأحد ثلاثة من الولد):

"وقال مليًا: قوله ﷺ: (**لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسَّه النار إلا تحلة القسم**)[(٣)]، محمول على الوجه الثاني في قولك: ما تأتينا فتحدثَنا، ولا يستقيم على الوجه الأول؛ لأن معنى الأول أن يكون الفعل الأول سببًا للثاني كقولك: ما تأتينا فتحدثنا، أي: لو أتيتنا لحدثتنا، وليس عليه قولك: لا يموت لأحد؛ لأنه يؤدي إلى عكس المعنى المقصود، ويصير المعنى: أن موت الأولاد سبب لمس النار، وهو ضد المعنى المقصود، وإذا حُمل على الوجه الثاني وهو أن الغرض أن الثاني لا يكون عقيب الأول أفاد الفائدة المقصودة بالحديث؛ إذ يصير المعنى أن مس النار لا يكون عقيب موت الأولاد، وهو المقصود بأنه إذا لم يكن المس مع موت الأولاد وجب دخول الجنة، إذ ليس بين النار والجنة منزلة أخرى في الآخرة، فثبت أن الخبر لا يمكن حمله إلا على الوجه الثاني لا على الوجه الأول"[(٤)].

والواضح من النص السابق أن المعنى في هذا النموذج هو محور التحليل والتوجيه والمعالجة، والمعنى هنا هو موجّه الإعراب، ولتوضيح المعنى، وهو أن حدث (مس النار) ليس مسببًا عن حدث

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٦ .

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج: ٢/ ١٥١-١٥٢ .

(٣) انظر: صحيح البخاري (الجنائز: ٦، والأيمان:٩)، وصحيح البخاري (بر: ١٥٠-١٥١)، وروي بأكثر من لفظ: لا يموت لمسلم (البخاري)، لا يموت لأحد من المسلمين (مسلم).

(٤) كتاب أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٧٧-٧٧٨.

(موت ثلاثة من الولد)، وليس عقيمًا له، ذكر ابن الحاجب نظيرًا لذلك في الإعراب والمعنى وهو (ما تأتينا فتحدثَنا)، وهذا (النظير) عُني سيبويه بتحليله وتفسيره وذكر الأوجه الإعرابية والفروق الدلالية فيه[١]، وعن هذا النظير يقول الزمخشري: "ولقولك: ما تأتينا فتحدثَنا، معنيان، أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثُنا؟ أي: لو أتيتنا لحدثتنا، والآخر: ما تأتينا أبدًا إلا لم تحدثنا، أي: منك إتيان كثير ولا حديثَ منك، وهذا تفسير سيبويه"[٢].

٩- التوجيه النحوي لحديث: (الشيخ والشيخة إذا زنيا):

"وقال مليًا سنة خمس وعشرين، وقد سئل عن قوله: (**الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله ورسوله**)[٣]، فقيل: ما الفائدة من ذكر الشيخ والشيخة، وهلا قيل: المحصَن والمحصَنة؟ فقال هذا من البديع في باب المبالغة، أن يعبر عن الجنس في باب الذم بالأنقص والأخس، وفي باب المدح بالأكبر والأعلى، فيقال: لعن الله السارقَ ربعَ دينارٍ فتقطعُ يده، والمراد: يسرق ربع دينار فصاعدًا، إلى أعلى ما يسرق، وقد تبالغ فتذكرُ ما لا يقطع به تقليلاً كما في الحديث: (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده)[٤]، وقد علم أنه لا يُقطع بالبيضة، وتأويلُ من أَوَّلَهُ بيضةَ الحرب تأباه الفصاحة، وكذلك قول الشاعر حكاية عمّن قُتل تحريضاً لهم على أخذ الثأر وتركِ الدية[٥]:

فلا تأخذوا منهم إفالاً وأبكرًا
وأُتركَ في بيتٍ بصعدةَ مظلمِ[٦]

وقد عُلم أنهم لا يأخذون الإفال والأبكر في الديات، ولكنه على ما ذكرتُ في الديات في تقليل ما يؤخذ وتخسيسه، وأبلغ منه قول الشاعر في مثل ذلك:

حَشَف النَّخْلِ[٧]

وقد عُلم أن حشف النخل لا يؤخذ في الدية، هو ولا جنسه، ولكنه على ما ذكرتُ من قصد المبالغة"[٨].

---

(١) انظر: الكتاب: ٣/ ٣٠، وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أن ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكل ذلك على إضمار (أَنْ)، إلا أن المعاني مختلفة ... "، وانظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ١٥٠.

(٢) المفصل في علم العربية ٢٤٧-٢٤٨.

(٣) مما نسخت تلاوته، وبقي حكمه .

(٤) انظر: البخاري (الحدود: ٧)، وابن ماجه: (الحدود: ٢٢).

(٥) البيت لكبشة أخت عمرو بن معد يكرب، انظر: خزانة الأدب: ٦/ ٣٥٧ .

(٦) الإفال: صغار الإبل بنات المخاض، صعدة: إحدى مدن اليمن .

(٧) جزء من بيت للحريث بن زيد الخيل، وتمامه:
قتلنا بقتلانا من القوم عصبة
كرامًا ولم نأكل بهم حشف النخل
انظر: الحماسة لأبي تمام: ١/ ٤٠٧ .

(٨) كتاب أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٧٩٤-٧٩٥.

وهذه المسألة ونظائرها تؤكد اهتمام ابن الحاجب بتحليل تراكيب الحديث الشريف من حيث المعنى، وهو يتجاوز المعنى المعهود والقريب والمباشر الذي يرد إلى الذهن أولًا؛ فالعناية في هذه المسألة منصبة على دلالة التركيب، إذ تتجاوز الدلالة في بعض التراكيب والاستعمالات الصورة المعهودة المتمثلة في وجود ترابط تشكله عدد من الكلمات التي تبني بالعلاقات بينها معنًى في ضوء المعاني المعجمية لهذه المفردات؛ فالأمر في المسألة السابقة وفي النظائر من التراكيب التي ساقها ابن الحاجب يتجاوز الدلالة البسيطة المباشرة إلى دلالة ذات غرض بلاغي؛ حيث ذهب إلى أن المبالغة هي الغرض المقصود في الحديث الشريف، حيث المعلوم أن السارق لا تقطع يده بسرقة البيضة، وساق ابن الحاجب عدة نظائر من الشعر شواهد على هذا الاستعمال.

١٠- التوجيه النحوي لحديث: (كَمُل من الرجال كثيرٌ...):

ورد في (أمالي ابن الحاجب): "وقال مليًاوقد سُئل عن قوله ﷺ: (**كَمُل من الرجال كثيرٌ، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية ابنة مزاحم، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**)[(١)]، هل الألف واللام لاستغراق الجنس أو لا؟ فأجاب مفتيًا بأن قال: الظاهر أن النساء في الأول لمن عدا عائشة رضي الله عنها ، وأن النساء في الثاني لمن عدا مريم وآسية، فلا دلالةَ فيهما على تفضيل أحد القبيلين على الآخر كقول القائل: زيدٌ أفضلُ القومِ، مرو أفضل القوم، فيه دلالة على أنهما أفضلا القوم، ولا تفضيل بمجرد ذلك لأحدهما على الآخر"[(٢)].

والغرض من تحليل هذا الحديث عند ابن الحاجب - كما هو واضح - بيان المعنى وفقًا لدلالة العنصر النحوي (ال) في (النساء)؛ إذ قد يرد في الذهن أن في الحديث مقارنة أو مفاضلة بين مريم بنت عمران وآسية ابنة مزاحم من جهة وعائشة رضي الله عنها من جهة أخرى، فأبان أن ذلك ليس واردًا، منظّرًا لذلك بأنك حين تقول: زيد أفضل القوم، وعمرو أفضل القوم، لا تقارن ولا تفاضل بين زيد وعمرو، وبيّن أن عائشة رضي الله عنها لا تدخل في لفظ (النساء) في المرة الأولى، كما لا تدخل مريم وآسية في لفظ (النساء) في المرة الثانية، ومن هنا فإنه لا مفاضلة بين هؤلاء النساء الثلاث، وإنما المفاضلة بينهن وبين بقية النساء.

الخاتمة

عرضتُ في الصفحات الماضية من هذا البحث منهج ابن الحاجب في التحليل النحوي للأحاديث النبوية الشريفة في (الأمالي)، وقد برز من خلال هذا العرض، ومن خلال الدراسة التفصيلية للمسائل

(١) انظر: صحيح البخاري (المناقب: ٣٠).

(٢) كتاب أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٧٩٥.

النحوية والأحاديث التي وردت عمق ابن الحاجب في هذا التحليل، وعنايته بجميع مكونات الظاهرة اللغوية، حيث اهتم بالقاعدة النحوية والنظام النحوي الصناعي من جانب، واهتم بالمعنى من جانب آخر، والعلاقة بين هذين الجانبين، ومن أهم النتائج التي وصل إليها هذا البحث:

١- يُعد ابن الحاجب من أبرز النحويين الذين اعتنوا بالحديث النبوي الشريف، احتجاجًا، وتحليلا للظواهر اللغوية والنحوية والصرفية فيه.

٢- لا ينفصل الشكل والمضمون، أو اللفظ والمعنى، عن بعضهما في التحليل النحوي للأحاديث الشريفة عند ابن الحاجب في (الأمالي)؛ فكلاهما محل اهتمام؛ إذ لم ينظر إلى أحدهما معزولا عن الآخر، ولم يرد أن كان في تحليلاته إغفالٌ لأحدهما.

٣- في العناية بجوانب الصناعة النحوية، عُني ابن الحاجب بتفكيك التراكيب، وإعادة ترتيبها، والتنظير للظواهر النحوية فيها، ولم يخرج على أيٍّ من الأعراف أو القوانين النحوية، وقد تابع الجمهور في الغالب، وإذا ما اقتنع بوجاهة رأي آخر تابعه وخرّج الظاهرة عليه، كوقوع التمييز معرفةً.

٤- في إطار اهتمام ابن الحاجب بالمعنى، اهتم بتفسير التراكيب التي تبدو معانيها غير واضحة، كما عُني بتأويل التراكيب التي تتضمن معاني غير مباشرة أو ذات أغراض بلاغية، كدلالات التعظيم والمبالغة مثلا، ودفع المعاني المتوهمة التي ترد في الأذهان من خلال طبيعة التركيب والتراكيب المماثلة له.

٥- عني ابن الحاجب بعلاقة النص بمُنشئه، وموقف المتكلم والمخاطب،من خلال محوري (القصديّة) و(المقبولية) عناية واضحة.

٦- وظف ابن الحاجب علاقة الإعراب بالمعنى، وكيف يمكن أن يكون المعنى موجّهًا للإعراب.

٧- ظهرت آثار النزعة الأصولية عند ابن الحاجب في معالجاته؛ فبدت آراؤه ومعالجاته محكمة ورصينة، وظهر اهتمامه بالدقائق في الإعراب ودلالات التراكيب والمعنى واضحًا جليًّا.

٨- كان ابن الحاجب في تحليله النحوي لأحاديث (الأمالي) حريصًا على الاستشهاد وذكر الآراء المتعددة في الظاهرة، ثم ترجيح أحدها، كما حرص على حشد الأمثلة والنظائر التي تُسهم في وضوح المعنى، وتؤكد ورود الاستعمال على هذا النحو.

ويقدم البحث التوصيتين الآتيتين:

١- أهمية دراسة كتاب الأمالي لابن الحاجب في ضوء علم لغة اللغة الحديث؛ حيث تتوافر معطيات هذه الدراسة في منهج ابن الحاجب بشكل واضح، ومن الأمثلة على ذلك موضوع قصد المتكلم أو (القصدية).

٢- أهمية إجراء مزيد من البحوث حول الظواهر

النحوية في الأحاديث الشريفة، وحول منهج النحاة في تحليل الحديث الشريف وتوجيهه نحويًّا؛ لما لهذه الدراسات من نتائج علمية ذات أهمية، ولوجود كثير من أنماط الاستعمال اللغوي الخاصة في الحديث الشريف.

المصادر والمراجع

ابن الحاجب وأثره في الدراسات الصرفية، عبد القادر أبو سليم، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٦٦م.

ابن الحاجب وأثره في الدراسات النحوية، أبو السعود حسانين الشاذلي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م.

الإبهاج في شرح المنهاج: على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، كتب هوامشه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية: آراؤه في الآيات القرآنية والمفصل، محمد هاشم عبد الدايم، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٣٨٨هـ.

أحكام أهل الذمة، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: يوسف أحمد البكري وشاكر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر، الدمام – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: د/ محمد بن عوض السهلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، د/ سليمان عودة سليمان أبوصعيليك، دار المأمون، عمّان – الأردن.

أصول النحو العربي، د/ محمد خير الحلواني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء – المغرب، ط٢، ١٩٨٣م.

أصول النحو العربي، د/ محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠١٤م.

الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.

الاقتراح في علم أصول النحو، الحافظ عبد الرحمن جلال السيوطي، تحقيق: د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط٥، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت (لبنان)، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د/ موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، ١٩٧٦م.

البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق: د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت (لبنان).

بناء الجملة العربية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة – مصر، ٢٠٠٣م.

تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، بحواشي عبد الله بن برّي المقدسي المصري، وكتاب الوشاح للتادلي أبي زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز المغربي، اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، الزايديب ودرامة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر، ١٤٢٦/ ١٤٢٧هـ.

التصريح بمضمون التوضيح، خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري، تحقيق: د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، مصر، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: د/ محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط٢، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

التعليقة على كتاب سبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

درء تعارض العقل والنقل، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

ديوان الحماسة لأبي تمام، تحقيق أ.د/ عبد الله عبد الرحيم عسيلان، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ابن مالك)، تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق: د/ سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.

شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، تحقيق: د/ عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د/ عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي) – دار المأمون للتراث، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٢ه/ ١٩٨٢م.

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي (ابن مالك)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

عون المعبود شرح سنن أبي داود ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٥هـ.

غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، عني بشرحه: ج. برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٢م.

الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د/ علي مزهر الياسري، تقديم د/ عبدالله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

قوت المغتذي على جامع الترمذي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: ناصر بن محمد الغريبي، رسالة دكتوراه مخطوطة بجامعة أم القرى (كلية الدعوة وأصول الدين) بإشراف: أ.د/ سعدي الهاشمي، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

كتاب أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل - بيروت، دار عمّار - عمّان.

الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، المطبعة الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور أ.ي.ونسنك– أستاذ العربية بجامعة ليدن، مكتبة بريل في مدينة ليدن، ١٩٣٦م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د/ فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٢هـ.